معركة الرقة مستمرة.. ومدنيون بين الجوع والموت والحصار

سوريا : التحالف يؤمن خروج عملائه من صفوف «داعش» في دير الزور

نازحون من الرقة يتوجهون إلى مخيم عين عيسى

عناصر من قوات النظام السوري

■ قوات سوريا الديمقراطية تتقدم نحو مركز الرقة
■ النظام السوري يوافق على وقف إطلاق النار مع التنظيم في القلمون

دمشق - «وكالات» : تستمر الاشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية وعناصر تنظيم داعش في عدة محاور بمدينة الرقة معقل التنظيم الإرهابي في سوريا، يرافقها قصف عنيف من طائرات التحالف الدولي.

وذكر «موقع الرقة تذبح بصمت» على تويتر، اليوم الأحد، أن «الاشتباكات مستمرة وبين قوات قسد وتنظيم داعش في محيط مشفى الأطفال وحي المرور ومنطقة جامع الحتي في مدينة الرقة».

وكانت أقسام من مشفى الرقة الوطني خرجت عن الخدمة، أمس السبت، فيما انقطعت الكهرباء عن أقسام أخرى، جراء قصف عنيف من قبل قوات سوريا الديمقراطية، بهدف التقدم على حساب داعش في المنطقة، وفقا لمواقع إخبارية سورية.

وأضاف الموقع أن «قرابة 100 غارة نفذها الطيران الروسي على قرى الغانم العلي، والبوحمد، وزور شمر، والخميسية، والعمشاشة، بريف الرقة الشرقي خلال اليومين الماضيين».

ويعاني المدنيون داخل الأحياء التي يُسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي في الرقة من ظروف معيشية وإنسانية غاية في الصعوبة، وفي المخيمات الموجودة في ريفها والواقعة تحت سيطرت قوات سوريا الديمقراطية، بعد مرور نحو 80 يوما على العمليات العسكرية في المدينة.

وقال ناشطون إن «المياه مقطوعة عن المدينة منذ أكثر من 70 يوما، أي بعد مرور أيام على بدء المعركة»، بحسب صحيفة ميكرو سوريا، أمس الأحد.

وبدأت معركة الرقة في 6 يونيو 2017، وهي المرحلة الخامسة والأخيرة من حملة الرقة التي أطلقتها قوات سوريا الديمقراطية ضد تنظيم داعش الإرهابي في محافظة الرقة.

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الأحد، فإن «قوات سوريا الديمقراطية بدأت هجوما جديدا، بهدف تحقيق تقدم في المنطقة، وتقليص نطاق سيطرة داعش الذي بات يسيطر على نحو 39 في المئة فقط من مساحة الرقة، بعد أن كانت معقله الرئيسي وعاصمته في سوريا».

ودعت الأمم المتحدة الخميس، إلى هدنة إنسانية في مدينة الرقة السورية وريفها للسماح لنحو 20 الف مدني محاصرين في المنطقة بالخروج منها، كما حثت التحالف الدولي على تحجيم ضرباته الجوية.

وبحسب تقرير للأمم المتحدة، فإن «نصف المحاصرين في مناطق سيطرة داعش في الرقة هم من الأطفال، ويبلغ عددهم حسب التقرير 10 آلاف طفل يعانون من ظروف بالغة الصعوبة، بينها غياب المرافق الحيوية إلى جانب معايشة القتال الدائر هناك.

وأوضح التقرير، أن «الأطفال يعانون من حالات نفسية صعبة، بسبب التجارب القاسية التي عايشوها منذ سيطرة داعش على مدينتهم. وتم بناء التقرير على شهادات أطفال عاينها كاتب التقرير، خلال زيارته لثلاثة مخيمات لنازحين من الرقة كانوا محتجزين لدى داعش».

وفقا لما أورده، السبت، موقع قناة العربية.

وكانت منظمة «أطباء بلا حدود» أعلنت في بداية يونيو أن نحو 10 آلاف مدني فروا في الأسابيع الأخيرة من مدينة الرقة السورية، إلى مخيم عين عيسى الواقع إلى شمال المدينة، مع وصول مئات آخرين يوميا.

ويعيش قرابة 4500 مدني، معظمهم من النساء والأطفال في مخيم عين عيسى شمال مدينة الرقة في نحو 450 خيمة مهترئة ضمن ظروف لا إنسانية، ذلك بعد أن فروا من ريف الرقة على خلفية المعارك الدائرة بين قوات «قسد» وتنظيم داعش.

وسبق لناشطين أن أطلقوا حملة «مخيمات الموت»، بهدف التسليط على الوضع السيئ للنازحين من الرقة ودير الزور والظروف السيئة التي يعيشون فيها.

ومن جانب آخر، وبينما تنشغل قوات سوريا الديمقراطية ومن ورائها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في قتال تنظيم داعش بمدينة الرقة، أعلن مسؤول في القوات، الجمعة، عن قرب إطلاق هجوم جديد بغية طرد مسلحي داعش من محافظة دير الزور.

ويرى مراقبون أن «تقارب المواعيد المتوقعة لمعركة دير يكشف عن سباق إقليمي ودولي لتسجيل نصر حاسم ضد تنظيم داعش، تصاحبه الكثير من الأسئلة عن احتمالات التنسيق والتصادم، إضافة إلى أهداف قوات «قسد» من التوجه إلى فتح جبهة ثانية مع تنظيم داعش».

ووثق موقع «الرقة تذبح بصمت» في وقت سابق «مقتل 946 شخصا منذ إعلان قوات قسد الكردية السورية انطلاق معركة تحرير الرقة من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي».

وقتل 140 شخصا وأصيب المئات، جراء غارات التحالف الدولي في الفترة الواقعة بين 16 و22 اغسطس الحالي.

من ناحية أخرى قال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن التحالف الدولي نفذ عمليات إنزال جديدة في ريف دير الزور، على امتداد الأيام القليلة الماضية، مرجحا أن تكون العمليات جزءا من خطة التحالف لاستخلاص جواسيس وعملاء عرب وأجانب مزروعين داخل داعش، وتأمين سلامتهم بنقلهم إلى أماكن آمنة.

وأوضح المرصد أن مروحية تابعة للتحالف الدولي، نفذت عصر السبت، عملية إنزال في منطقة التبني في الريف الغربي لدير الزور، وأكدت «مصادر الموثوقة للمرصد السوري أن قوة الإنزال نقلت عناصر من التنظيم من جنسيات أوروبية» بتغطية من مدفعية قوات سوريا الديمقراطية وقوات عملية غضب الفرات.

ورجحت مصادر المرصد أن التحالف رفع وتيرة نقل «عملاء زرعهم سابقاً في صفوف التنظيم، أو أنه يقوم بنقل عناصر وقياديين تواصلوا معه وأبدوا رغبتهم في الخروج من مناطق سيطرة التنظيم وترك صفوفه».

وجاء الإنزال الأخير بعد عملية مشابهة في الريف الشرقي لدير الزور، فجر الخميس الماضي، بعد هبوط مروحيات أخرى تابعة للتحالف على الأرجح في بادية بلدة البوليل، ورجحت المصادر أيضا هبوطها لنقل عناصر من داعش، أو أشخاص مهمين لدى التحالف.

وسبق إنزال الخميس هبوط آخر مساء الثلاثاء الماضي أيضا في المنطقة نفسها، في منطقة بقرص الواقعة في ريف دير الزور الشرقي، بعد إنزال 20 عنصراً يُرجح أنهم من قوات التحالف الدولي، مع عنصر يتحدث اللغة العربية، في منزل كان يتخذه داعش مخزن أسلحة وذخيرة، واقتادوا خبير متفجرات من جنسية أوروبية كان داخله، مع ثلاثة عرب على الأقل، يُرجح أنهم مصريون، ومدني آخر من بلدة بقرص.

وأفضت العملية حسب المرصد إلى مقتل مسلح من كازاخستان كان يقيم في بيت قريب، حاول التصدي للعملية، التي انتهت بمصرعه مع عائلته، قبل تفجير المخزن، بعد تأمين خروج العناصر المسلحة المنتمية إلى داعش.

من جانب آخر أعلن جيش النظام السوري عن موافقته على اتفاق وقف إطلاق النار مع تنظيم داعش في منطقة القلمون الغربي في ريف دمشق.

وبرر النظام السوري، في بيان أمس الأحد، موافقته على وقف إطلاق النار بأنه «جاء حقنا لدماء القوات السورية والقوات الرديفة التابعة لها والمدنيين».

وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الإعلان عن وقف إطلاق نار بين جيش النظام السوري وتنظيم داعش.

وقال البيان «بعد النجاحات التي حققتها القوات المسلحة بالتعاون مع حزب الله في جرود القلمون الغربي وإحكام الطوق على ما تبقى من تنظيم داعش، وحقنا لدماء القوات والمدنيين تمت الموافقة على الاتفاق الذي نظم بين حزب الله وتنظيم داعش، والذي يقضي بخروج ما تبقى من عناصر داعش باتجاه المنطقة الشرقية لسوريا».

وكان ميليشيا حزب الله اللبناني أعلن فجر اليوم، وقف إطلاق النار في كامل جبهة القلمون الغربي، حيث دخل الاتفاق حيز التنفيذ في الساعة 7 صباحاً بالتوقيت المحلي.

من جانب آخر لقي 10 جنود من القوات النظام السوري، حتفهم خلال هجوم شنه عناصر «هيئة تحرير الشام» المعارضة على موقع حكومي في محافظة حلب شمال سوريا فجر الأحد.

وقال مصدر عسكري من هيئة تحرير الشام إن «مجموعة من قوات الاقتحام في هيئة تحرير الشام اقتحمت موقعاً للقوات الحكومية السورية في قرية تليلات في ريف حلب الجنوبي».

وأشار المصدر إلى أن العناصر «تمكنت من قتل أكثر من 10 جنود ومصادرة أسلحة خفيفة ومتوسطة وتم تفخيخ جميع النقاط التي تمت السيطرة عليها، ثم انسحب المقتحمون من النقطة التي تمت مهاجمتها».

ولم يتسن على الفور التأكد من صحة هذه المعلومات من مصادر حكومية.

الجيش اللبناني: لا مفاوضات مع «داعش»

عناصر من الجيش اللبناني

بيروت - «وكالات» : نفى وزير الدفاع اللبناني، يعقوب الصراف، أي مفاوضات مع تنظيم داعش، مؤكدا أن لا تفاوض مع التنظيم الإرهابي قبل الكشف عن مصير العسكريين المختطفين.

وكان مصدر أمني قال إن الجيش اللبناني بدأ محادثات عبر وسيط مع تنظيم داعش أمس الأحد، مع سريان وقف لإطلاق النار في الهجوم الذي يشنه ضد المتشددين على الحدود الشمالية الشرقية مع سوريا.

وقال الجيش إن وقف إطلاق النار بدأ الساعة السابعة صباحا للسماح للمفاوضات بشأن مصير 9 جنود لبنانيين يحتجزهم تنظيم داعش منذ 2014.

وقالت قناة المنار التابعة لميليشيا حزب الله اللبنانية، إن حزب الله والجيش السوري أعلنا وقف إطلاق النار في هجومهم ضد داعش على الجانب الآخر من الحدود في منطقة القلمون الغربي بسوريا.

وبمقتضى وقف إطلاق النار، دخل أعضاء في حزب الله منطقة في القلمون الغربي للتأكد ما إذا كان الجنود اللبنانيون الذين يحتجزهم التنظيم مدفونين هناك.

من ناحية أخرى اعتقل الجيش اللبناني السبت، شخصا ينتمي لتنظيم داعش متهما بالتخطيط لشن هجمات ضد قواته.

وقال بيان عسكري نشرته وكالة الأنباء الوطنية اللبنانية، إن الرجل أرسلته عناصر نشطة من داعش في سوريا لاغتيال ضابط كبير في الجيش، وإنه كان يراقب منزله.

وأضاف أن المشتبه به عمل على تأمين الأسلحة والمتفجرات اللازمة لتنفيذ العملية، إضافة إلى هجمات ضد الجيش في قرى شمال البلاد.

واشنطن تعدل عقوباتها على «حزب الله» لتبديد مخاوف لبنان

عناصر من «حزب الله»

واشنطن - «وكالات» : قالت مصادر مصرفية وسياسية إنه تم تعديل مقترحات لتشديد العقوبات الأمريكية على جماعة حزب الله بما يكفي للتخفيف من حدة المخاوف من أن يلحق ضرر بالاقتصاد اللبناني، فيما يمثل إشارة على أن واشنطن تنظر بجدية للمخاوف على استقرار لبنان.

غير أن شخصيات مصرفية قالت إن السلطات اللبنانية «يجب ألا تستكين لذلك، لأنه لا يمكن التنبؤ في المستقبل بموقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من إيران وحلفائها، ولأن مشروع قانون العقوبات لن يخضع للبحث والتصويت إلى أن يعود الكونغرس للانعقاد في الخريف».

وعندما بدأ تداول مسودات قبل إنها خطط أمريكية لتوسيع التشريعات الخاصة بالعقوبات على حزب الله في لبنان في وقت سابق من العام الحالي، حذرت وسائل الإعلام المحلية من عواقب وخيمة على الاقتصاد اللبناني الضعيف والتشرذم السياسي ذي الطابع الطائفي.

ومبعث الخوف الرئيسي لدى السلطات اللبنانية هو احتمال أن تعتبر بنوك المراسلة الأمريكية أن المعاملات مع البنوك اللبنانية تمثل مجازفة، وتواجه البنوك الأمريكية غرامات ضخمة إذا تبين أنها تتعامل مع أشخاص أو شركات مقروض عليها عقوبات، فسيمثل ذلك إضعافا للاقتصاد الذي يعتمد على الودائع الدولارية التي يحولها اللبنانيون في الخارج.

ومارست الحكومة اللبنانية والمصرف المركزي والبنوك الخاصة ضغوطا كبيرة على الساسة والبنوك في الولايات المتحدة هذا العام، ومازالت تمارس ضغوطها لإقناع واشنطن بالموازنة بين موقفها المتشدد المناهض لحزب الله وضرورة الحفاظ على الاستقرار.

وكانت الرسالة الأساسية في هذا الصدد هي أن آخر ما تحتاج إليه الولايات المتحدة دولة أخرى فاشلة في الشرق الأوسط، وهي التي تدعم الجيش اللبناني في حربه على امتدادات تنظيم داعش وغيره من المتشددين من سوريا.

وربما تكون تلك الجهود قد نجحت، فمشروع القانون الذي قدم للكونغرس في أواخر يوليو، لا يتضمن العناصر الرئيسية التي أثارت ما وصفه مصدر مصرفي بالقلق في بيروت.

وقالت مصادر مالية إن التشريع المقترح الخاص بحزب الله أكثر تحديدا في تعريف من يستهدفه عند مقارنته بمسودات المقترحات السابقة، ولم يعد يعتبر شاملا كل سكان لبنان من الشيعة.

ويشارك حزب الله المدعوم من إيران ويتمتع بنفوذ كبير في حكومة الوحدة الوطنية في لبنان، غير أن واشنطن تعتبره جماعة إرهابية، ويقول مسؤولون أمريكيون إن حزب الله لا تموله إيران فحسب بل شبكات من الأفراد والشركات اللبنانية والدولية.

وكان قانون منع التمويل الدولي لحزب الله الصادر في أمريكا عام 2015، استهدف قطع مصادر تمويل الجماعة في مختلف أنحاء العالم، وفي يوليو (تموز) اقترح أعضاء في الكونغرس الأمريكي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي تعديلات لتشديد القانون.

وقالت المصادر المصرفية إن تعديلات العام 2017 لا تفرض تشديدا كبيرا للقانون الأصلي الذي أسقوعب لبنان صدمته الأول، ومن المستبعد أن يكون لهذه التعديلات أثر كبير في حالة سريانها.

وقال المحلل بمؤسسة موديز للتصنيفات الائتمانية ماتياس أنجسون «حتى الآن نجحت السلطات اللبنانية في الحد من تداعيات العقوبات الأمريكية على البنوك اللبنانية».

وتختلف التعديلات اختلافات رئيسية عن المسودات التي يعتقد أن أعضاء في الكونجرس الأمريكي طرحوها في وقت سابق من العام الجاري، وتعزو المصادر المصرفية والسياسية ذلك إلى الضغوط التي مارستها بيروت.

وقال عضو البرلمان ياسين جابر الذي رأس وفدا سياسيا زار واشنطن في منتصف مايو (أيار) بعد ظهور الصياغات الأولى، «من المؤكد أنه مخفف بالمقارنة بالمشروع الذي رأيناه عندما كنا هناك ومن الواضح أن نقاشاتنا أخذت في الاعتبار... فهو أكثر تحديدا فيمن يستهدفه».

وتفضل البنوك أن تكون قواعد العقوبات محددة فيما يتعلق بالمستهدفين من أجل تجنب الغرامات غير المتوقعة وتحاشي استبعاد أفراد من الجهاز المصرفي بلا داع.

وتبين نسخة من التشريع متاحة للجمهور أنه على النقيض من الصياغات الأولى، فإن التعديلات لا تستهدف حركة أمل الشيعية التي يتزعمها رئيس البرلمان نبيه بري.

وقالت المصادر المصرفية والسياسية إن استهداف حركتي أمل وحزب الله واتباعهما يمثل مجازفة بتهميش قطاع كبير من المجتمع اللبناني، وتمنح المقترحات الحالية الرئيس الأمريكي صلاحية تحديد من يجب استهدافه بالعقوبات بدلا من ترك هذه الصلاحيات لمسؤولين أدنى درجة.

كما تتطلب المقترحات فرض العقوبات على أفراد يقدمون دعما ماليا أو ماديا أو تكنولوجيا «كبيرا» لجماعة حزب الله، ولم تكن كلمة «كبيرا» واردة في الصياغة السابقة.

ويمثل الدور الذي يلعبه حزب الله في الحرب الأهلية السورية التي يقاتل فيها إلى جانب الرئيس السوري بشار الأسد سببا للتوتر السياسي في بيروت، وسبق أن قال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله إن المحاولات الأمريكية لإضعاف الجماعة لن تفلح.

ويعاني لبنان من واحد من أعلى معدلات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وضعف النمو بسبب أثر الحرب الدائرة منذ 6 سنوات في سوريا والصعوبات التي تواجهها الحكومة في الاتفاق على إصلاحات ضرورية.

وتسند البنوك اللبنانية الاقتصاد إذ تستخدم ما يودعه المغتربون اللبنانيون من أموال في شراء الدين الحكومي لتمويل عجز الميزانية المتزايد والدين المتنامي.

وقال نوبي إيلز من وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية «لم يسبق أن حدثت مشكلة في هذا النظام غير أن المخاطر كبيرة فيه».

ومن الممكن أن ينضب معين تلك الودائع إذا اعتبرت بنوك المراسلة أن التعامل مع لبنان مجازفة وأوقفت عمليات المقاصة بالدولار للبنوك المحلية.

وتقول المصادر المالية إن الثقة في قدرة المصرف المركزي على تطبيق اللوائح قوية.